مركـز الخليـج للأبحـاث
المعـرفـة للجـمـيـع

الذكـرى
33
للوحدة اليمنية

الوحدة اليمنية في مواجهة التحديات

يوسف كامل خطـاب
باحث بمركز الخليج للأبحاث (المملكة العربية السعودية)

يوافق يوم ٢٢ مايو ٢٠٢٣م الذكرى ٣٣ لانعقاد الوحدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي، عقب محاولات عديدة وجهود مضنية بذلها قادة شطري اليمن، لتذليل الصعوبات وإزالة العقبات التي كانت تعتري طريق الوحدة بين أبناء الشعب اليمني، الذي فرض عليه الاستعمار العزلة والانقسام فرضًا.

وعلى الرغم من تحقق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، إلا أن محاولات إعادة اليمن إلى ما كان عليه من تشطير وانقسام لم تتوقف، حيث شهد شهر مايو من عام ١٩٩٤م محاولة انفصال جنوب اليمن عن شماله، ولكن المحاولة باءت بالفشل، واستمر اليمن موحدًا إلى الآن، رغم مطالبة جهات جنوبية عدة بالانفصال، وخصوصًا بعد سيطرة الحوثيين وتمددهم في المحافظات الشمالية؛ فهل تصمد الوحدة اليمنية في مواجهة التحديات الآنية؟

تهدف هذه الورقة إلى الإجابة عن السؤال المطروح عبر استعراض المحطات التي توقف عندها قطار الوحدة وصولًا محطة الانعقاد، وما تعرضت له، ومازالت، من تهديدات قد تؤدي إلى افتقادها في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية المضطربة التي يعيشها اليمن، منذ اندلاع الثورة ضد نظام الرئيس السابق (على عبدالله صالح) في فبراير ٢٠١١م، ضمن ما عرف بثورات الربيع العربي، وما ترتب عليها من فوضى داخلية وحرب أهلية بين الحوثيين وانصار الحكومية الشرعية.

محطات على طريق الوحدة:

كانت الوحدة بين شطري اليمن حلمًا يداعب أطياف الشعب اليمن منذ العهد الإمامي، حيث كان انقسام الشعب الواحد جغرافيًا وسياسيًا واقعًا سلبيًا مريرًا فرضه المستعمر ليستمر ويستقر له المقام في البلاد.

ولم تغب هذه الحقيقة عن القيادات اليمنية التي تولت مقاليد الحكم في شطري البلاد، عقب ثورتي: ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ضد الحكم الإمامي في الشمال، و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب، حيث سعى القادة في كلا الشطرين إلى تحقيق الوحدة بينهما.

وأسفرت المساعي والجهود المبذولة آنذاك عن العديد من الاتفاقات واللقاءات، التي مهَّدت للاتفاق النهائي، الذي أعلن في ٢٢ مايو ١٩٩٠م. وتمثلت فيما يلي:

١. اتفاقية (٢٨ أكتوبر ١٩٧٢م): أبرمت بين وفدي الشطرين في القاهرة، برئاسة كلٍ من: علي ناصر محمد رئيس وزراء الشطر الجنوبي، ومحسن العيني رئيس مجلس وزراء الشطر الشمالي، وتضمنت ١٥ مادة، أوضحت كل ما يتعلق بالدولة الموحدة من أسس ومبادئ.

٢. بيان طرابلس(٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م): صدر عن اللقاء الذي جمع رئيس اليمن الجنوبي الأسبق سالم ربيِّع علي، ورئيس الجمهورية العربية اليمنية الأسبق، القاضي عبد الرحمن الإرياني، في العاصمة الليبية طرابلس، بحضور الرئيس الليبي الراحل العقيد معمر القذافي، ويمثل هذا البيان اللبنة الأولى للوحدة اليمنية.

٣. لقاء الجزائر (٤ سبتمبر ١٩٧٣م): عقد بين الرئيسين سالم ربيع علي رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والقاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس الجمهورية العربية اليمنية بشأن استكمال الخطوات نحو تحقيق الوحدة اليمنية.

٤. لقاء تعز الحديدة (١٠ ــ ١٢ نوفمبر ١٩٧٣م): جمع بين رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الأسبق سالم ربيع علي، ورئيس الجمهورية العربية اليمنية الأسبق القاضي عبد الرحمن الإرياني، عند زيارة الأول لليمن الشمالي لاستكمال الخطوات نحو تحقيق الوحدة اليمنية.

٥. لقاء قعطبة (١٥ فبراير ١٩٧٧م): جمع بين رئيس اليمن الشمالي الأسبق المقدم ابراهيم الحمدي، ورئيس اليمن الجنوبي الأسبق سالم ربيع علي، وحضره عدد من كبار المسؤولين. وناقش فيه الرئيسان ومرافقوهما القضايا الرئيسية التي تهم اليمن بشطريه، وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية والتجارية، والتنسيق في مجالات التنمية الصناعية والزراعية بما يخدم المصلحة اليمنية العليا.

وتم الاتفاق على تشكيل مجلس مشترك، يتكون من الرئيسين ومسؤولي الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية؛ يجتمع مرة كل ستة أشهر بالتناوب في كل من صنعاء وعدن لبحث ومتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني وسير أعمال اللجان المشتركة في مختلف المجالات؛ وتشكيل لجنة فرعية من المختصين في الاقتصاد والتخطيط والتجارة في الشطرين، مهمتها دراسة ومتابعة المشاريع الانمائية والاقتصادية في الشطرين، ورفع تقارير عنها، واقتراحات لتطويرها إلى الرئيسين. كما تم الاتفاق على أن يمثل أحد الشطرين الشطر الآخر في البلدان التي لا توجد له فيها سفارات. وتم تحديد يوم ١٥ يوليو ١٩٧٧م لانعقاد أول اجتماع للمجلس.

٦. بيان لقاء صنعاء (١٤ أكتوبر ١٩٧٩م): صدر عقب لقاء الرئيسين علي عبد الله صالح، وعلي ناصر محمد؛ وأعلنا فيه أنهما بحثا الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس والكويت؛ وأكدا فيه على أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية هي قدر ومصير الشعب اليمني؛ وأنها تتطلب جهودًا مشتركة لتحقيقها بالطرق السلمية وعلى أساس ديمقراطي صحيح، باعتبارها أساس الاستقرار في المنطقة؛ وسبيل الشعب لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

انعقـدت الوحـدة اليمنيـة في ٢٢ مايـو ١٩٩٠ م بعـد جهـود حثيثة من الرئيسـين عـلي عبدالله صالـح و عـلي سـالم البيض

وأبـدى الرئيسـان ارتياحهـما للإجـراءات المتخـذة بـين ممثـلي الشـطرين لتنشـيط التبـادل التجـاري وحركـة المواطنـين، وأكـدا ثقتهـما بـأن جماهـير الشـعب اليمنـي في الشـمال والجنـوب بقياداتها الوطنيـة سـوف تقـف وقفـه رجـل واحـد لتحقيـق الوحـدة اليمنيـة المنشـودة.

٧. اتفـاق عـدن (٦ مايـو ١٩٨٠م): وقـع عليـه الرئيـس الجنـوبي عـلي نـاصر محمـد، والرئيـس الشـمالي عـلي عبـد اللـه صالـح ، وتضمـن تعزيـز وتنسـيق الاتصـالات بـين الشـطرين في جميـع المجـالات وفي مقدمتها المجـال الاقتصـادي الحيـوي الـذي سـيعود بالنفـع عـلى أبنـاء اليمـن قاطبـة، ويمهـد الطريـق للوحـدة المنشـودة.

٨. اتفـاق (١٣ يونيـــو ١٩٨٠م): تـم بـين الرئيـس عـلي عبداللـه صالـح، والرئيـس عـلي نـاصر محمـد، وتضمـن سـبعة بنـود تتعلـق بـ: التعـاون عـلى توطيـد الأمـن والاسـتقرار في شـطري اليمـن؛ وعـودة المواطنـين الراغبـين في العـودة إلى أي شـطر مـن الوطـن؛ وعـدم دعـم أي نشـاط سـياسي أو عسـكري أو إعلامـي مناهـض أو مضـاد أو معـاد لثـورتي ٢٦ سـبتمبر و١٤ أكتوبـر وللسـيادة الوطنيـة والديمقراطيـة والتقـدم الاقتصـادي والاجتماعـي في الشـطرين؛ والعمـل عـلى إزالـة المواقـع العسـكرية في مناطـق الأطـراف، وإحـلال قـوات الشرطـة الاعتياديـة أو قـوات رمزيـة عسـكرية محلهـا؛ وتكليـف وزيـر الدفـاع في الشـطر الجنـوبي ورئيـس هيئـة الأركان العامـة في الشـطر الشـمالي بتحديـد أماكـن تمركـز القـوات اليمنيـة؛ ووضـع خطـة للدفـاع عـن الأرض اليمنيـة والحفـاظ على السـيادة الوطنيـة؛ ومتابعـة اللقـاء الـدوري بـين رئيـسي شـطري اليمـن مـرة كل أربعـة أشـهر لمتابعـة تنفيـذ الاتفاقيـات والقـرارات وتحديـد الخطـوات اللاحقـة.

٩. اتفـاق تعـز (١٥ سـبتمبر ١٩٨١م): تـم بـين كل مـن: الرئيـس عـلي عبـد اللـه صالـح، والرئيـس عـلي نـاصر محمـد؛ وأقـر فيـه: تنفيـذ المـادة (٩) مـن بيـان طرابلـس ١٩٧٢م، والمتعلقـة بتشـكيل التنظيـم السـياسي الموحـد وتقـدم نتائـج أعـمال اللجنـة إلى الرئيسـين في موعـد أقصـاه نهايـة نوفمـبر ١٩٨١م؛ والسـعي مـن أجـل التعجيـل بخطـوات عمليـة لتحقـق الوحـدة اليمنيـة؛ وتشـكيل لجنـة مـن رئيـسي هيئـة الأركان لتنفيـذ بنـود اتفـاق ١٣ يونيـو ١٩٨٠م، بـدءًا مـن ٣٠ سـبتمبر ١٩٨١م.

١٠. اتفـاق تعـز (مايـو ١٩٨٢م): تـم بـين الرئيسـين: نـاصر وصالـح، وأكـدا فيـه عـلى: عـدم تدخـل أي شـطر في شـؤون الآخـر، ونبـذ العنـف في العلاقـة بـين الشـطرين، وحـل المشـاكل سـلميًا؛ وتنفيـذ اتفـاق ١٣ يونيـو ١٩٨٠م، والالتـزام بكامـل بنـوده نصًـا وروحًـا، وتنفيـذ الخطـوات العمليـة لضـمان واسـتقرار الشـطرين؛ ومواصلـة سـكرتارية المجلـس اليمنـي اجتماعاتهـا لمتابعـة مهامهـا المنصـوص عليهـا في اتفـاق عـدن.

١١. اتفـاق عـدن(٢ ديسـمبر ١٩٨١م): وتـم بموجبـه تشـكيل

> سُبقت الوحدة اليمنية، التي أعلن عنها في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، بـ ١٣ اتفاقًا ولقاءً، تمت بين قيادتي شطري اليمن للتمهيد والإعداد لاتفاق الوحدة.

المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية.

١٢. قمة تعز(١٦ أبريل ١٩٨٨م): أول قمة تعقد بعد أحداث ١٣ يناير الدامية، التي تقاتل فيها قادة الحزب الاشتراكي الجنوبي بسبب الصراع على السلطة، واستمرت أحداثها عشرة أيام، وشاركت فيها القبائل التي تنتمي إليها القيادات المتصارعة، ما جعلها أقرب للحرب الأهلية.

١٣. اتفاق تنقل المواطنين بين الشطرين (٤ مايو ١٩٨٨م): تم توقيعه في صنعاء، من قبل رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي، د. ياسين سعيد نعمان رئيس ونظيره في الشطر الشمالي، عبد العزيز عبد الغني؛ ونص الاتفاق على: إلغاء النقاط القائمة في كلا الشطرين واستبدالها بنقاط مشتركة؛ والسماح للمواطنين بالتنقل والمرور عبر النقاط المشتركة بالبطاقة الشخصية وعدم فرض القيود عليهم من قبل الأجهزة في الشطرين؛ وتولّي وزيري الداخلية وضع الخطوات العملية لتنفيذ ما ذكر في فترة أقصاها شهرين؛ وبحث حكومتي الشطرين عن توفير مصادر التمويل ــ محلية كانت أو خارجية ــ لربط الطرق بينهما.

إجراءات الإعداد للوحدة وانعقادها:

شهد العام السابق لانعقاد الوحدة بين شطري اليمن نشاطًا ملحوظًا وإجراءات تمهيدية عديدة للإعلان عنها، تمثلت في:

١. التوقيع على المشروع النفطي المشترك، الذي كان موضع خلاف بين الشطرين بسبب التنقيب عن النفط في منطقة رملة السبعتين بمحافظة الجوف، وكاد أن يؤدي إلى المواجهة العسكرية، لولا تأكيد الشمال على أن اقتسام النفط بين الشطرين لصالح الشعب اليمني إذا ما تم اكتشافه.

٢. طرح تصور عام للوحدة المرتقبة من قبل الرئيس الشمالي صالح، لطمأنة نظيره الجنوبي (البيض) بأن الوحدة لن تفقد الجنوبيين ــ قيادة وشعبًا ــ أيًا من المكاسب والامتيازات التي حققوها منذ الاستقلال.

٣. تعهُّد الرئيس صالح لنظيرة بنقل الديون الخاصة باليمن الجنوبي، والتي بلغت حينها ٦ مليارات دولار، إلى دولة الوحدة لتقوم بسدادها.

٤. قيام الرئيس (صالح) بزيارة اليمن الجنوبي في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩م، لتهيئة شعبي الشطرين للوحدة، حيث زار في طريقه إلى عدن عدة محافظات يمنية (ذمار وإب وتعز) وألقى فيها خطابات حماسية، بشر فيها بأن زيارته للجنوب هدفها الوحدة بين شطري اليمن.

٥. ضغط الرئيس (صالح) سياسيًا ودبلوماسيًا على القيادة الجنوبية حتى لا تتراجع عن إتمام مشروع الوحدة، وتمثل ذلك في حرصه على توجيه خطاب خاص للشعب اليمني الجنوبي من عدن وإصراره على أن تتم إذاعة الخطاب من إذاعتي عدن وصنعاء في وقت واحد، وهو ما تم حينها، رغم معارضة بعض أعضاء الحزب الاشتراكي الجنوبي.

٦. توقيع رئيسي الشطرين (صالح) و(البيض)على ما عرف بـ (اتفاق عدن التاريخي) في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م، وعلى محضر اتفاق بشأن لجنة الحدود اليمنية ــ على غير رغبة من بعض أعضاء الحزب الاشتراكي الجنوبي ــ وخروج العديد من المواكب الشعبية في كلا الشطرين، احتفالًا بتحقيق الوحدة والتوقيع على الاتفاق. والإعلان يومها عن تحديد الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، ليكون هو يوم ميلاد الوحدة اليمنية.

٧. قيام الرئيس الجنوبي (علي سالم البيض) بزيارة صنعاء، في ٢٤ ديسمبر ١٩٨٩م، تلبية لدعوة الرئيس (علي صالح)، وإصدارهما بيانًا صحفيًا أكدا فيه انتظام لقاءات القمة للوقوف على سير تنفيذ (اتفاق عدن)، ووضع برنامج عمل موحد لتقديم تصورات حول دمج الشطرين، وإعداد قانون الانتخابات الجديدة، ونظام إجراء الاستفتاء الشعبي على دستور الدولة الواحدة، واتخاذ الإجراءات السريعة لإزالة العوائق التي تحد من حركة المواطنين... وغيرها من الأمور.

٨. وضع التفاصيل الخاصة بالمكونات الخاصة بإدارة دولة الوحدة، حيث شهد شهر يناير ١٩٩٠م اجتماع وزراء الشطرين، الذي أُقر فيه الوزارات التي ستتكون منها حكومة الدولة الموحدة، كما تم تكليف لجان خاصة من كل وزارة لإعداد القوانين التي تنظم الخدمة المدنية والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي للعاملين بتلك الوزارات.

٩. متابعة ما تم إنجازه من متطلبات دولة اليمن الموحد؛ حيث عقد اجتماع لمجلسي وزراء الشطرين في عدن، ٢٠ مارس ١٩٩٠م، أقرت فيه مشروعات القوانين التي تم إنجازها، ومشروعات اللوائح التنفيذية والهياكل التنظيمية الخاصة بدمج الوزارات والأجهزة والمصالح والمؤسسات.

كما أقر الاجتماع تكليف وزيري الثقافة والإعلام بالإعلان عن مسابقة لتصميم الشعار الرسمي وكتابة وتلحين النشيد الوطني لدولة الوحدة؛ إضافة إلى إقرار موازنة الفترة الانتقالية؛ وكان آخر القرارات وأهمها هو اجتماع المجلسين في صنعاء في شهر مايو ١٩٩٠م، لوضع اللمسات النهائية وتدشين دولة اليمن الموحد.

١٠. الإعلان في ٢٢ مايو ١٩٩٠م عن قيام الوحدة اليمنية الاندماجية بين الجنوب والشمال، وأُعلن رئيس اليمن الشمالي (علي عبد الله صالح) رئيساً ورئيس اليمن الجنوبي (علي سالم البيض) نائباً للرئيس. وحددت فترة انتقالية مدتها ٣٠ شهراً لإكمال عملية الاندماج السياسي والاقتصادي بين النظامين.

١١. انتخاب مجلس رئاسي، تولى تعيين حيدر أبوبكر العطاس (من الجنوب) رئيسًا للوزراء. كما تم إقرار مجلس برلماني يضم ٣٠١ عضواً، منهم ١٥٩ عضوًا من الشمال، ذي الكثافة العددية الأكبر، و١١١ عضوًا من الجنوب؛ فيما تم تعيين ٣١ عضوًا مستقلًا من قبل مجلس الرئاسة.

الرئيس الشمالي (صالح) و الجنوبي (البيض) يوقعان اتفاق الوحدة

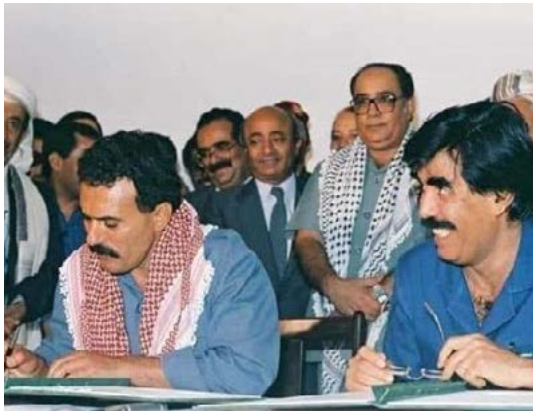

١٢. الاتفاق على الدستور الموحَّد الذي تم إعداده في وقت سابق، وتضمن التأكيد على التزام اليمن الموحد بالانتخابات الحرة، وتعدد الأحزاب السياسية، والحق في الملكية الخاصة وحمايتها، والمساواة بين الجميع أمام القانون، واحترام حقوق الإنسان الأساسية ... وغيرها من المواد الدستورية؛ وتقرر حينها أن يتم الاستفتاء عليه بعد عام من إعلان الوحدة، أي في مايو ١٩٩١م.

الوحدة من التأييد إلى التهديد:

تعرضت وحدة اليمن بعد شهور معدودة من انعقادها لاختبارات صعبة ــ خارجية وداخلية ــ هددت ــ ومازالت تهدد ــ استمرارها، وكان أبرز هذه التهديدات:

أولًا: تعرض البلاد لأزمة اقتصادية خانقة بعد الغزو العراقي للكويت في ١ أغسطس ١٩٩٠م، بسبب موقف اليمن من الغزو، ومعارضته ــ مع بعض الدول العربية ــ لاستعانة المملكة بالقوات الشقيقة والصديقة لحماية حدودها وإخراج القوات العراقية من الكويت باستخدام القوة، فيما لو فشلت الوسائل السلمية في تحقيق ذلك.

وجراء هذا الموقف، أوقف المملكة العربية السعودية المساعدات الاقتصادية ــ المالية، التي كانت تقدمها نقدًا لموازنة اليمن سنويًا، ومقدراها ١٠٠ مليون دولار؛ إضافة إلى وقف القروض التي كان اليمن يحصل عليها من صندوق النقد السعودي، وصناديق النقد في كل من الكويت والإمارات للمساهمة في مشاريع الاستثمار والتنمية؛ ووقف التبادل التجاري بين

صنعاء

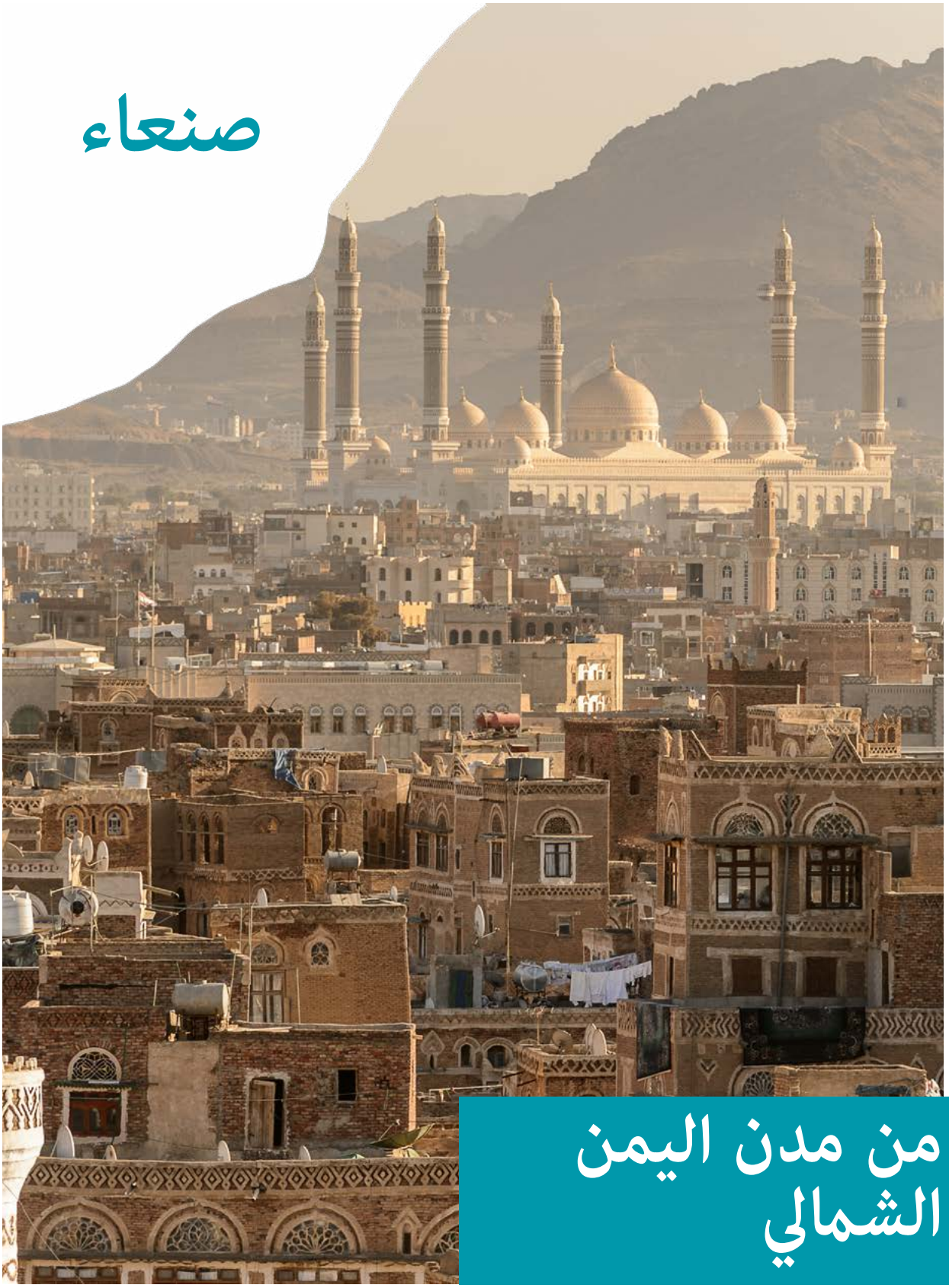

من مدن اليمن الشمالي

تعز

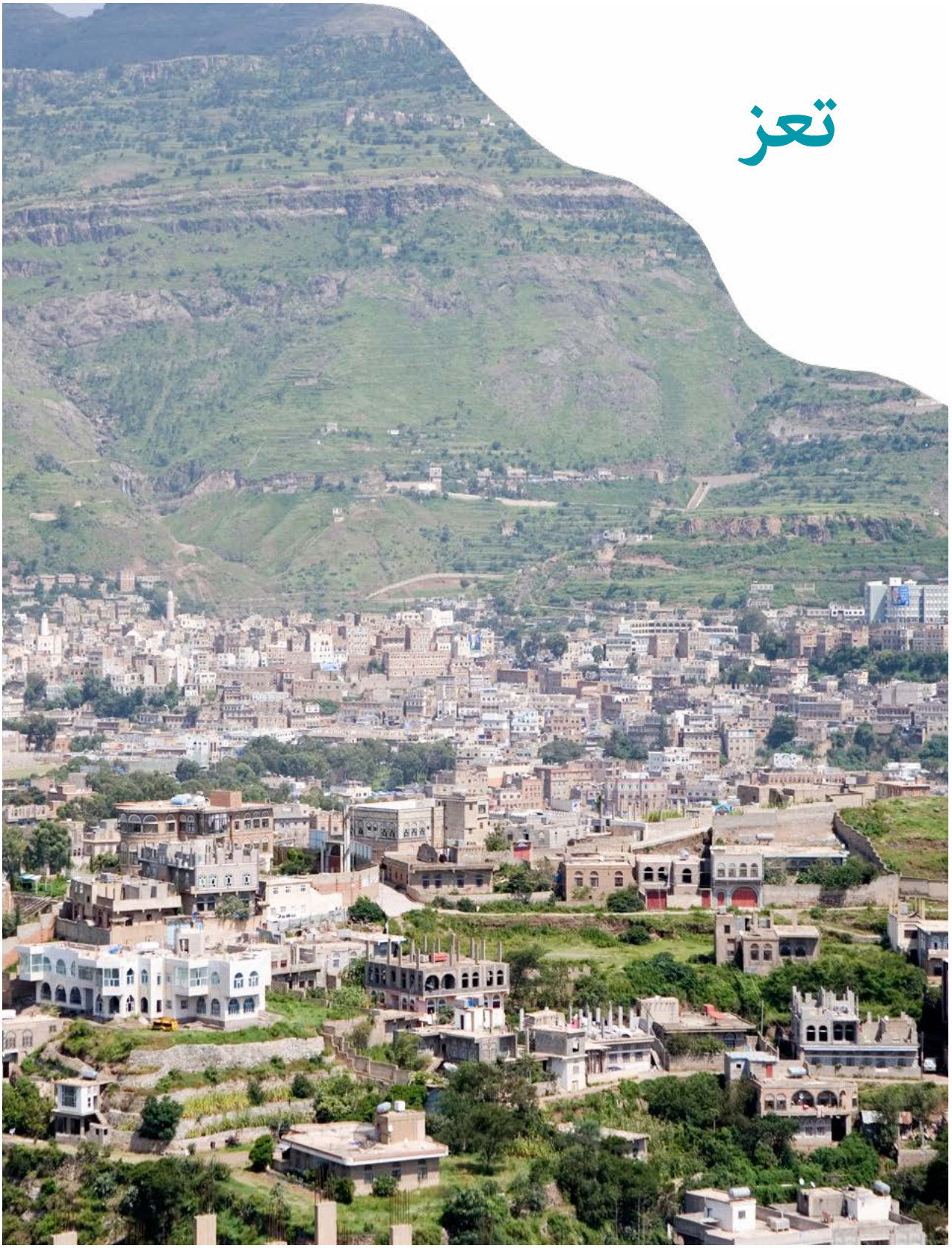

اليمن والدول الخليجية، والتي كانت تمثل سوقًا رائجة للمنتجات الزراعية اليمنية؛ فضلًا عن عودة ٨٥٠ ألف إلى مليون عامل يمني من المملكة، وقرابة ١٥٠ ألف كانوا يعملون في الكويت، وتوقف تحويلاتهم التي تعادل مليار دولار سنويًا، وتشكل الدخل القومي الثاني للبلاد.

تطلبت عودة اليمنيين المغتربين إلى بلدهم، التي انقطعت عنها المساعدات الخليجية، زيادة المساكن والمدارس والمستشفيات والطرق التي لم تكن البنية التحتية للبلاد مهيأة لها؛ فضلًا عن حاجتهم إلى فرص عمل، تكاد تكون معدومة في ظل الكثافة الوظيفية التي نتجت عن الوحدة، والتي بلغت ما يقرب من مليون موظف مدني وعسكري، وهو عدد ضخم ومرهق لميزانية دولة نامية تعاني من انخفاض دخلها الوطني وتوقف مصادر تمويله.

وأدي توقف التبادل التجاري إلى عزوف المزارعين عن الزراعة، التي كان تصدير حاصلاتها (خضار وفواكه ... وغيرهما) مصدرًا لدخل أعداد كبيرة منهم، مما اضطرارهم للهجرة الداخلية من الأرياف للمدن بحثًا عن مصدر للكسب، فازدادت نسبة البطالة وحجم التضخم وارتفعت أسعار السلع الأساسية التي تدعمها الدولة. وقد أدى ذلك كله إلى اضطراب الوضع الداخلي، وضاعف من أزمات القيادة والشعب إبان الوحدة، وهدد استمرارها.

استمرت الاشتباكات بين قوات الشمال و الجنوب من أجل الانفصال حتى ٣٠ أبريل ١٩٩٤م

ثانيًا: ظهور بوادر الاختلاف بين الحزبين الحاكمين بشأن الكثير من القضايا، ومنها: دمج القوات المسلحة، وعدم تطبيق قانون الأحزاب السياسية، الذي يحتم ابتعاد العسكريين عن الأحداث، ومخالفة ضوابط الانتخابات التي توجب استقالة رئيس الوزراء، والوزراء الذين يرشحون أنفسهم. وقد بدا ذلك الاختلاف بوضوح منذ ٣١ ديسمبر ١٩٩١م.

ثالثًا: شعور (على سالم البيض) الرئيس اليمني الجنوبي السابق، ونائب رئيس اليمن الموحد، بعد شهور من الوفاق والتعاون والتفاهم مع الرئيس صالح، أن الوحدة قد استلبت منه السلطة الواسعة، التي كان يتمتع بها عندما كان رئيسًا لليمن الجنوبي، وأن الرئيس (على عبد الله صالح) قد أخل بالاتفاق المبرم بينهما بشأن إدارة دولة الوحدة، أن ما يتم من ممارسات مخالف لما كان يطمح ويأمل. وكان هذا الشعور يتزايد مع قلة اللقاء بين الرجلين، ما جعل (البيض) يفكر في الانفصال وإعادة إلى ما كانت عليه قبل الوحدة.

رابعًا: شعور أعضاء الحزب الاشتراكي الجنوبي بافتقادهم لما كانوا عليه من ضوابط وقيود تنظيمية قبل الوحدة، والتي كان التزامهم بها يؤهلهم للاحتفاظ بمواقعهم الحزبية عبر الانتخابات؛ على العكس مما عليه أعضاء حزب المؤتمر الحاكم في الشمال، حيث كانت انتماءاتهم القبلية واقترابهم من رأس السلطة هو المؤهل الرئيس، وربما الوحيد لانتخابهم.

وق تأكد الجنوبيين من ذلك عندما أجريت انتخابات مجلس النواب الخاص باليمن الموحد، في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م، بعد تمديد الفترة الانتقالية من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، حيث حصد المرشحون من اليمن الشمالي (حزب المؤتمر) أغلب مقاعد المجلس (١٢٣)، وحصد حليفه حزب الإصلاح (٦٢) مقعدًا، ولم يحصد مرشحو اليمن الجنوبي (الحزب الاشتراكي) سوى (٥٦) مقعدًا، ما جعلهم يشعرون بأن الوحدة استلبت منهم ما كانوا يتمتعون به من مكاسب سياسية وحزبية لصالح الأحزاب الشمالية.

خامسًا: تعرض بعض الجنوبيين لمحاولات الاغتيال من أجل ترهيبهم والعمل على إقصائهم التدريجي عن المشاركة في السلطة والاستيلاء على الحكم؛ حيث تعرَّض ابنا البيض (نايف ٢٤ عامًا ونيوف ٢٢ عامًا) مع ابن خالتهما كامل عبد الحامد (٢٣ عاماً)، في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣م، لوابل من الرصاص في حي المنصورة؛ وقُتل كامل فورًا بأكثر من ثلاثين طلقة في رأسه، وأنحاء جسمه. وأكد مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي، أن ثمة «دوافع سياسية»، وراء محاولة الاغتيال، التي اعتبرها «رسالة موجهة إلى البيض،

بسبب صلابة موقفه»، في الخلاف مع الرئيس صالح، على برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي.

سادسًا: تنامي الشعور الشعبي بالضيق والغضب لتردي حالة البلاد، والتعبير عن ذلك بالمسيرات، والمظاهرات، والاجتماعات، والمؤتمرات، التي بدأت في ٩ أكتوبر ١٩٩١م، وتتابعت حتى ١٢ مايو ١٩٩٢م، وبلغ عددها ١١ مسيرة واجتماعًا، للاحتجاج على سوء الحالة الأمنية، وانتشار العنف، والإرهاب السياسي، والاغتيالات السياسية، وتردي الظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية... وغير ذلك من المظاهر التي تزامنت مع بداية الوحدة، ما جعلها تبدو في نظر البعض نتائج لها.

السعي إلى الانفصال وعواقبه

كانت العوامل السابقة مبررًا لدى قائد الحزب الاشتراكي الجنوبي (على سالم البيض)، نائب رئيس الجمهورية الموحدة، وأعضاء حزبه، للسعي إلى الانفصال وإلغاء الوحدة التي تمت بين الشطرين، وقد شجعه على ذلك أنه عندما زار واشنطن في أغسطس ١٩٩٣م، والتقى نائب الرئيس الأمريكي (آل غور)، فهم منه بأن الأمريكيين لا يمانعون من خروج اليمن الجنوبي من الوحدة.

وبدأت الفجوة بين الرئيس ونائبه تتسع عقب تلك الزيارة، حيث يشير بعض من تناولوا أحداث تلك الحقبة، أن نائب الرئيس (البيض) عاد من الولايات المتحدة إلى عدن لا صنعاء، وبدأ في انتقاد الأوضاع السياسية للدولة، والاعتراض على انفراد الرئيس صالح بالسلطة، وأعلن اعتكافه وإحجامه المشاركة في الحياة السياسية.

على الطرف الآخر كان الرئيس اليمني (صالح) قد صرح في صنعاء، أن لقاء نائبه (البيض) لنائب الرئيس الأمريكي (آل غور) في واشنطن قد تم دون إذن منه، وأن نائبه رفض انضمام السفير اليمني في واشنطن (محسن العيني) ــ وهو شمالي ــ إلى اللقاء، كما تقتضي الأعراف الدبلوماسية.

وما لبثت أن بدأت عمليات الاشتباك بين القوات الشمالية والجنوبية تتصاعد في العديد من المناطق والمحافظات اليمنية الحدودية، وسرعان ما تحولت إلى قتال مرير بين الطرفين في منطقة عمران بين كل من اللواء الثالث المدرع الجنوبي، واللواء الأول المدرع الشمالي، واستمرت الاشتباكات حتى ٣٠ أبريل ١٩٩٤م.

أسفرت تلك المواجهات عن وقوع خسائر في الجانبين، قُدِّرت في المتوسط، ــ طبقاً لتقديرات مصادر محايدة ــ بتدمير أكثر من ١٥٠ دبابة، وحوالي ٢٢ عربة مدرعة، وما يزيد عن ٢٠٠ قتيل، وما يراوح ما بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ جريح، وإلحاق الأضرار في حوالي ١٥٩ منزلاً في المنطقة القريبة من ساحة الاشتباكات، فضلاً عن وقوع حوالي ٤٠٠ في الأسر، إضافة إلى لجوء الجزء الأكبر، ممن تبقى من جنود اللواءين، إلى القبائل المناصرة له في المنطقة.

استمرت المواجهات العسكرية والسياسية على مدى الشهور الثلاثة التالية، واتسع نطاقها، وتضاعفت خسائرها البشرية والمادية. وطفق الجانبان في تبادل الاتهامات حول المسؤول عن إشعال تلك الحرب الأهلية المدمرة في البلاد، والمطالبة بمعاقبته؛ وتابعا عمليات التطويق والحصار للقوات التابعة للطرف الآخر الموجودة في الشطر التابع له من البلاد.

بلغت الحرب ذروتها عندما أعلن الرئيس البيض الانفصال في ٢٢ مايو ١٩٩٤ م

وعندما أخذت بوادر الأزمة في التعقيد، حاول الملك حسين، ملك الأردن، احتواءها، فدعا الطرفين إلى الأردن للتقريب بينهما، وتم اللقاء في ٢٠ مايو ١٩٩٤م، وفيه تم التوقيع على (وثيقة العهد والوفاق)، التي تضمنت المطالب الـ ١٨، التي وضعها نائب الرئيس للاستمرار في الوحدة والتعاون.

وفي اليوم التالي من التوقيع على الوثيقة، ٢١ مايو ١٩٩٤م، قامت قوات عسكرية تابعة للشمال بالهجوم على الكتيبة الجنوبية في عمران، ما جعل علي سالم البيض، نائب الرئيس علي عبد الله صالح يصدر بيانًا يعلن فيه انفصال الجنوب في دولة مستقلة، تحت مسمى (جمهورية اليمن الديمقراطية)، وعين رئيس رابطة أبناء اليمن (عبد الرحمن الجفري) نائبًا لرئيس مجلس الرئاسة؛ وصرح الجفري بأن الحكومة المقرر أن يترأسها (حيدر أبو بكر العطاس) ــ الموجود آنذاك في الولايات المتحدة الأمريكية ــ ستُشكَّل خلال بضعة أيام.

وترافق إعلان الانفصال، مع شروع نائب الرئيس، في إقامة خط دفاعي جديد، ونقل مقر القيادة إلى حضرموت في شرق البلاد، والتي كانت تمثل قاعدة ملائمة لإقامة حكومة انفصالية جديدة عن الجمهورية اليمنية.

وعقب إعلان نائب الرئيس (البيض) بيان الانفصال، استدعى الرئيس (صالح) القيادات العسكرية الجنوبية، التي فرت إلى الشمال بعد أحداث يناير ١٩٨٦م، وأعادهم إلى الخدمة، واستعان بهم لمحاربة رفاق الأمس تحت شعاري: الثأر و«تعميد الوحدة بالدم»، وصار عنوان تلك الحرب المهددة للوحدة هو: «الوحدة أو الموت»؛ واستمرت عملياتها العسكرية حتى ٧ يوليو ١٩٩٤م.

فشل الانفصال ونتائجه:

أدت الحرب من أجل الانفصال إلى العديد من النتائج السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، التي ظلت تؤثر على اليمن طيلة السنوات المتتالية وحتى كتابة هذه الورقة، وكان أبرز النتائج ما يلي:

- تمكُّن القوات التابعة للرئيس صالح من هزيمة نائبه (البيض) وأتباعه من الحزب الاشتراكي، ما جعله يخرج مع كثير من قادة الحزب إلى الدول المجاورة، تحسبًا إلقاء القبض عليهم ومعاقبتهم.

- انفراد الرئيس صالح بالسلطة، وقيامه بتعديل الدستور، بما يسمح له الاستمرار في الحكم لأطول فترة ممكنة؛ والتحكم في كافة أجهزة الدولة، ما جعل حكمه فرديًا مطلقًا، رغم وجود مظاهر الديمقراطية من أحزاب وبرلمان وانتخابات ... ونحوها.

- تعرض البلاد لأزمة اقتصادية خانقة؛ حيث دمرت الحرب الأهلية المنشآت الصناعية والعقارية، والبنية الأساسية للدولة، وعطلت المشاريع، وهددت مناخ الاستثمار؛ ما أدى إلى التضخم والبطالة وزيادة أعداد الفقراء، في دولة مدرجة أصلًا في قائمة أكثر الدول فقرًا في العالم.

- تشريد أكثر من نصف مليون شخص، وقتل وجرح أعداد ضخمة من الطرفين، اختلفت المصادر في تقديرها، ودمرت فيها ٦٠٠ دبابة، وحوالي ٣٥ طائرة. جرى كل ذلك الدمار، والخراب والقتل.

- تسريح أعداد كبيرة من ضباط الجيش والأمن وإنهاء خدمتهم قسريًا بما يشبه عمليه التطهير المناطقي. وكانت تلك الممارسات سببًا رئيسًا لإطفاء جذوة مشاعر الوحدة عند كثير من اليمنيين الجنوبيين، وجعل الكثيرين منهم يطالبون بالانفصال والعودة إلى التشطير.

- رفع قضايا قانونية على (١٦) من قيادات الحزب الاشتراكي الجنوبي، السياسية والعسكرية، التي خططت للانفصال وشاركت في الحرب، وصدور أحكام قضائية، عام ١٩٩٧م، بإعدام خمسة منهم، وسجن ثمانية لمدد متفاوتة (صدر قرار رئاسي في ٢١ مايو ٢٠٠٣ بالعفو عنهم والسماح بعودة من كان منهم بالخارج) وبراءة اثنين، ووفاة واحد أثناء الحرب.

- دمج القوات العسكرية والأمنية، وإعادة تشكيلها وفقًا للاعتبارات الوطنية لا الحزبية، ومنع المنتسبين إليها من المشاركة في الأحزاب السياسية؛ وهي الخطوة التي كان الحزب الاشتراكي يماطل في تنفيذها منذ الإعلان عن الوحدة إلى أن بدأت الحرب.

- إعادة نشر الوحدات العسكرية في المحافظات وفقًا لمتطلبات الدولة واحتياجاتها العسكرية والأمنية؛ والحرص على أن تكون الوحدات المنتشرة في الجنوب من أبناء الشمال الموالين للرئيس صالح، تحسبًا من

انفرد الرئيس علي عبدالله صالح بالسلطة بعد فشل محاولة الانفصال

> بعد فشل محاولة الانفصال، اتخذت القيادة الموحدة، ممثلة في الرئيس اليمني الأسبق (صالح)، عديد من الإجراءات والممارسات السلبية التي أدت إلى شعور الجنوبيين بالظلم والتمييز ضدهم.

تجدد محاولة الانفصال من العناصر التابعة للحزب الاشتراكي الجنوبي.

- إحالة آلاف من الموظفين العسكريين والمدنيين في الجنوب إلى التقاعد المبكر، مع تعويضات لا تكفي للعيش، واستبدالهم بموظفين من الشمال، ما جعل الكثيرين في الجنوب في حالة استياء وحنق مستمرين ومتصاعدين تجاه الحكومة وتصرفاتها.

- تعديل الدستور المتفق عليه عند قيام الوحدة، ليتلاءم مع انفراد الرئيس (صالح) وحزبه بالسلطة، وخروج نائبه السابق (البيض) وحزبه منها؛ حيث تم إلغاء مجلس الرئاسة، وتخفيض عدد أعضاء مجلس النواب المخصص للجنوب من أعضاء المجلس إلى ٥٦ عضوًا، بدلاً من العدد الذي اتفق عليه عند انعقاد الوحدة، وهو ١١١ عضوًا.

- انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح من قبل البرلمان، في ١ أكتوبر ١٩٩٤م، لمدة ٥ سنوات، على أن يتم انتخابه لاحقًا، لفترتين رئاسيتين، عن طريق التصويت الشعبي المباشر، وفقًا لما ينص عليه الدستور المعدل؛ وهو ما تم فيما بعد، حيث أعيد انتخابه بالتصويت المباشر للفترة الأولى في سبتمبر عام ١٩٩٩م، وللفترة الثانية والأخيرة في سبتمبر ٢٠٠٦م. وبذلك تم القضاء على كل الاتفاقيات بين نظامي الحكم السابقين في الجنوب والشمال، وفرض المنتصر في الحرب كل إملاءاته على الدستور والدولة.

- تحسين العلاقات مع دول الخليج، وخصوصًا المملكة العربية السعودية، حيث تم إنهاء الخلاف على الحدود بين البلدين من خلال التوقيع على اتفاقية جدة (يونيو ٢٠٠٠م). ومع تحسُّن العلاقات، عاد الدعم الخليجي بعامة، والسعودي بخاصة، ما أدى إلى استقرار أحوال اليمنيين الاقتصادية والمعيشية.

ولم تقتصر دول المجلس على ما تقدمه من دعم مباشر، بل سعت إلى إشراك المجتمع الدولي في خطة تأهيل اليمن اقتصاديًا، من خلال الدعم المالي السخي المقدم من (مؤتمر المانحين)، الذي عقد جولته الأولى في بريطانيا (٢٠٠٦م)، والثانية في الرياض (٢٠٠٧م)، والثالثة في الرياض (٢٠١٢م)؛ وكذلك من مؤتمر (أصدقاء اليمن)، الذي عقد جولته الأولى في لندن (٢٠١٠م)، والثانية في الرياض (٢٠١٢م).

تأثير المواقف والأحداث على الوحدة

على الرغم من نجاح الوحدة في الاستمرار بعد الحرب، إلا أنها تعرضت ــ وما زالت تتعرض ــ للتهديد من آن لآخر، بسبب التغيرات الداخلية

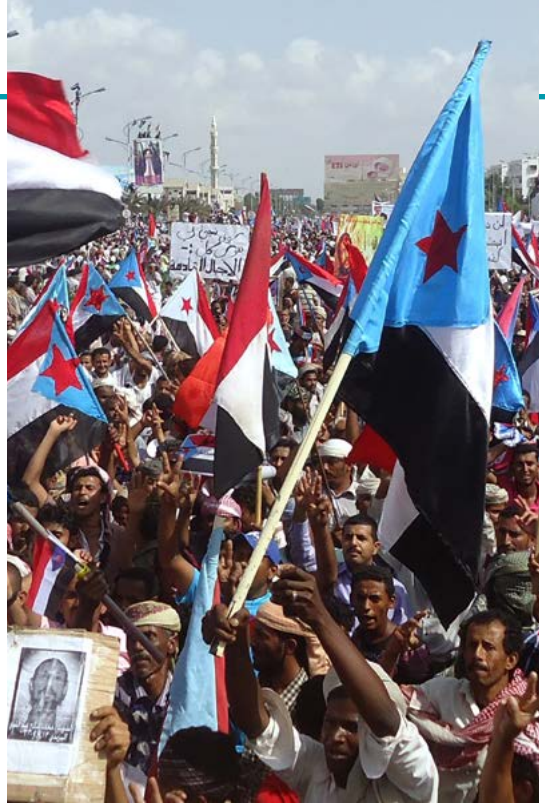

والتدخلات الخارجية التي شهدها اليمن خلال الأعوام الماضية، والتي كان من أبرزها:

أولًا: موقف الجنوبين من الوحدة:

ومع نهاية التسعينيات، وامتعاضًا من الإجراءات التي اتخذها الرئيس اليمني الأسبق علي صالح إبان انتصاره على الحزب الاشتراكي في حرب الانفصال، تعالت الأصوات ــ خصوصًا من بعض قادة الحزب الاشتراكي ــ مطالبةً بتصحيح مسار الوحدة، ورفع مظاهر الظلم الواقعة على الجنوب وأهله؛ إلا أن الرئيس صالح تجاهل تلك الأصوات، ورفض مطالبها، وأدى هذا الموقف السلبي من قبل الدولة إلى تعقيد الموقف، وتصعيد المطالبة بالانفصال.

وبدءًا من منتصف عام ٢٠٠٧م، أخذ الجنوبيون ينظمون صفوفهم في حركة احتجاج شعبية، سميت: (الحراك الجنوبي)، ضمت في صفوفها فئات اجتماعية متعددة، منهم: المتقاعدون قسريًا من المدنيين والعسكريين بعد حرب الانفصال ممثلين في (جمعية المتقاعدين العسكريين في جنوب اليمن)، والشباب العاطل عن العمل من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية، وبعض قيادات وأعضاء الأحزاب السياسية من ناصريين واشتراكيين وإصلاحيين، سواء من داخل اليمن أو خارجه (منهم: علي سالم البيض، علي ناصر محمد، وحيدر أبو بكر العطاس... وغيرهم).

طالب (الحراك الجنوبي) في بداية أمره بما أسماه رفع (تسلط الشمال على الجنوب)، عبر المساواة بين أبناء الشمال والجنوب في العمل والرواتب والحياة الاجتماعية والمهنية، ووقف سياسة الإقصاء الي يمارسها النظام ضد أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية، والتعامل مع الجميع تحت سقف القانون ضمن بلد موحَّد.

قابلت الدولة مطالب الحركة بالقمع، وتجاهلت الوعود التي قطعتها بإجراء إصلاحات شاملة؛ ما جعل الحركة تتمرد ، ليس على حكم الرئيس صالح فقط، وإنما ضد استمرار الوحدة بين شطري اليمن، حيث فوجئ الجميع بظهور علي سالم البيض، في ٢٢ مايو ٢٠٠٩م، معلنًا فك الارتباط للمرة الثانية، والدعوة إلى استعادة دولة الجنوب واستقلالها عن اليمن الشمالي.

عدن

من مدن اليمن الجنوبي

المكلا

ثانيًا: ثورة ٢٠١١م وتأثيرها على الوحدة:

في ١١ فبراير ٢٠١١م، اندلعت الثورة اليمنية، وعمت الاحتجاجات الشعبية معظم المدن والمحافظات اليمنية ــ بما فيها الجنوبية ــ مطالبةً برحيل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وإسقاط نظامه. وشاركت قوى الحراك الجنوبي في المظاهرات والاحتجاجات، وأعلن الأمين العام للحراك حينها (عبد الله الناخبي) التوقف عن المطالبة بالانفصال بشكل مؤقت.

واختلف موقف قادة الحراك من هدف المشاركة في الثورة، فمنهم من رآه هدفًا تكتيكيًا يسهم في الوصول إلى الهدف الرئيس وهو الانفصال والعودة إلى ما قبل الوحدة؛ ومنهم من رآه هدفًا استراتيجيًا للتغيير وإصلاح الأوضاع المتردية في الجنوب، ومن ثم يتم التوقف عن المطالبة بالانفصال، والاستمرار في الوحدة، بعد استبدال النظام الحاكم بنظام يحقق المساواة والعدالة بين جميع المواطنين اليمنيين، ويقضي على التمييز المناطقي والقبلي، الذي مارسه نظام الرئيس صالح ضد الجنوبيين. وكان أنصار الهدف الاستراتيجي هم الأغلب.

ثالثًا: موقف المبادرة الخليجية من الوحدة:

عندما اندلعت ثورة فبراير ٢٠١١م، مطالبة برحيل الرئيس اليمني الأسبق علي عبد الله صالح، وكادت الأمور أن تتحول إلى حرب أهلية بين أطياف الثورة وأنصار الرئيس صالح، قام مجلس التعاون الخليجي، في أبريل ٢٠١١م، بتقديم مبادرة لاحتواء الموقف عرفت بـ(المبادرة الخليجية)، وبعد مماطلة من الرئيس الأسبق صالح، تم التوقيع عليها والبدء في تنفيذه في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م. وحددت المبادرة خطوات وآليات تنفيذية تسهم في حل الأزمة اليمنية، وتلبي طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح، مع الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، واحتواء الأزمة إقليميًا وعربيًا، وعدم تدويلها، ما جعلها أحد المرجعيات الرئيسة للحل.

وتضمنت المبادرة العديد من النقاط التي كان أبرزها: نقل السلطة من الرئيس صالح إلى نائبه (عبد ربه منصور هادي)، الذي انتخب رئيسًا لليمن بعد نهاية الفترة الانتقالية؛ وعقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي تتمكن فيه كل قطاعات المجتمع اليمني من المساهمة في وضع رؤية جديدة لمستقبل البلاد؛ وصياغة الدستور بواسطة اللجنة الدستورية من أجل تنفيذ قرارات مؤتمر الحوار الوطني؛ والتحضير لإجراء انتخابات عامة في نهاية العملية الانتقالية.

وعندما طرحت (المبادرة الخليجية) المؤيدة دوليًا، كآلية لحل الأزمة اليمنية وجد فيها المؤيدون لاستمرار الوحدة بلا تمييز أو امتيازات مناطقية أو حزبية أو قبلية، فرصة للخروج بالبلاد من أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم وافقوا عليها، والتزموا بآلياتها التنفيذية من انتخابات وحوار وطني ... وغيرهما؛ فيما وجد المطالبون بالانفصال ــ من جماعات الحراك الجنوبي وغيرهم ــ في الموافقة عليها تفويتًا لفرصة الانفصال الذي يسعون إليه، خصوصًا أن المبادرة أكدت على وحدة اليمن ورفض تقسيمه؛ ولذلك رفضوا الموافقة عليها والالتزام بآلياتها التنفيذية.

وتأسيسًا على هذا الاختلاف، تمت مشاركة بعض فصائل الحراك في المجلس الوطني لقوى الثورة الذي شكلته المعارضة، فيما أحجمت فصائل أخرى عن المشاركة وانسحبت من المجلس، معتبرة أن تشكيل الجنوبيين في

> أكد الرئيس هادي، منذ توليه للقيادة، في ٢١ فبراير ٢٠١٢م، وحتى مغادرته لموقعه، في ٧ أبريل ٢٠٢٢م، أنه يرفض رفضًا باتًا انفصال اليمن الجنوبي عن الشمالي.

عمت الاحتجاجات الشعبية معظم المدن والمحافظات في فبراير ٢٠١١ م

المجلس غير منصف. وعلى النحو نفسه من الانقسام، تمت المشاركة في الآليات التنفيذية للمبادرة الخليجية، فانضمت إليها بعض الفصائل وامتنع البعض الآخر، كما سيتضح لنا تاليًا.

رابعًا: موقف الرئيس هادي من وحدة اليمن:

نجحت الثورة اليمنية في إبعاد الرئيس صالح عن السلطة، وانتقالها إلى نائبه (عبد ربه منصور هادي)، بعد انتخابه رئيسًا لليمن الموحد في ٢١ فبراير ٢٠١٢م، تنفيذًا لما تضمنته (المبادرة الخليجية). وكانت المطالبة بالانفصال أحد التحديات السياسية التي واجهها الرئيس هادي؛ خصوصًا بعد جعلها مطلبًا رئيسًا من مطالب الثورة اليمنية ضد الرئيس صالح.

وأكد الرئيس هادي، منذ توليه للقيادة، في ٢١ فبراير ٢٠١٢م، وحتى مغادرته لموقعه، بعد تسليم السلطة لمجلس القيادة الرئاسي، في ٧ أبريل ٢٠٢٢م، أنه يرفض رفضًا باتًا انفصال اليمن الجنوبي، الذي يعد أحد أبنائه، عن اليمن الشمالي، كما كان رافضًا لتقسيم اليمن على أي نحو كان.

وأكده الرئيس (هادي) هذا الموقف بوضوح وصرحة، في حوار له مع صحيفة (عكاظ) السعودية، بقوله: «إن الحاجة إلى أمن واستقرار ووحدة اليمن، هي حاجة وطنية وإقليمية ودولية؛ ولم تستثن المبادرة الخليجية ومجلس الأمن منطقة تعطيها لفلان أو علان؛ ولا يمكن أن تكون صعدة للحوثيين، أو الجنوب للحراك، فهي مسألة سياسية، تندرج معالجتها تحت مظلة وطنية، دون المساس بأمن وسلامة الوطن».

خامسًا: موقف الحوار الوطني من الوحدة:

كانت الوحدة اليمنية محورًا رئيسًا من محاور الحوار الوطني، الذي مثل آلية تنفيذية من آليات المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، وبدأ أولى جلساته بالعاصمة اليمنية صنعاء في ١٨ مارس ٢٠١٣م، تحت شعار: «بالحوار نصنع المستقبل»، برئاسة رئيس البلاد (عبد ربه منصور هادي)، ومشاركة ٥٦٥ عضوًا، تم اختيارهم وترشيحهم من جميع الأطياف السياسية والفاعلة ومنظمات المجتمع المدني بنسب معينة.

كان العدد الأكبر من نصيب حزب المؤتمر وحلفائه، بواقع ١١٢ مقعدًا؛ يليهم الحراك الجنوبي بواقع ٥٨ مقعدًا؛ ثم حزب الإصلاح بـ ٥٠ مقعدًا؛ يليهم الشباب والنساء بـ ٤٠ مقعدًا لكل منهما، يليهم الاشتراكي بـ ٣٧ مقعدًا، فيما حاز الحوثيين على ٣٥ مقعدًا.

واعتمد التقسيم على أربعة مبادئ لتحقيق توازن يعكس جميع مكونات المجتمع، حيث اشترط أن يمثل الشباب ٢٠٪ من كل مكون على الأقل، وتمثل النساء ما نسبته ٣٠٪ على الأقل؛ وأن تشمل كل المكونات أعداداً كافية من أبناء الجنوب، حتى يصل عددهم الإجمالي في المؤتمر بما لا يقل عن ٥٠٪.

ناقش الحوار الوطني العديد من الموضوعات، منها: القضية الجنوبية، وقضية صعدة، وقضايا النازحين، واسترداد الأموال والأراضي المنهوبة، وأسس بناء الجيش والأمن، وبناء هوية وشكل الدولة، ونظام الحكم، ونظام الانتخابات، والنظام الإداري، والسلطة التشريعية والقضائية، وتشكيل لجنة صياغة الدستور، والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وانتهاكات حقوق الإنسان خلال ثورة الشباب اليمنية في ٢٠١١م، وقضايا وحقوق المخفيين قسريًا.

كما ناقش الحكم الرشيد وضوابطه، وتتضمن: سيادة القانون، وتوازن السلطة والمسؤولية، وتطبيق المساءلة والمحاسبة والشفافية، وتحقيق العدل والمساواة ومحاربة الفساد، وتكافؤ الفرص للمواطنين، وتوسيع المشاركة الشعبية، وكفاءة الإدارة العامة، وأسس السياسة الخارجية، والحقوق والحريات العامة والخاصة، واستقلالية الهيئات ذات الخصوصية.

وناقش المؤتمر موضوع الوحدة اليمنية، والصورة التي ستكون عليها في المستقبل؛ وتراوح النقاش بين خيارين: الأول: إقامة اتحاد فيدرالي بين إقليمين فقط، شمالي وجنوبي، الثاني: إقامة اتحاد بين ستة أقاليم إدارية، وهي:

١ـ إقليم آزال، ويضم: محافظة صنعاء، ومحافظة عمران، ومحافظة ذمار، ومحافظة صعدة.

٢ـ إقليم الجند، ويضم: محافظة تعز ومحافظة إب.

٣. إقليم تهامة، ويضم: محافظة الحديدة، ومحافظة ريمة، ومحافظة المحويت، ومحافظة حجة.

٤. إقليم حضرموت، ويضم: محافظة حضرموت، ومحافظة أرخبيل سقطرى، ومحافظة شبوة، ومحافظة المهرة.

٥. إقليم سبأ، ويضم: محافظة مأرب، ومحافظة البيضاء، ومحافظة الجوف.

٦. إقليم عدن، ويضم: محافظة عدن، ومحافظة أبين، ومحافظة لحج، ومحافظة الضالع.

ووفقًا لمشروع الوحدة الفيدرالية سيكون لكل إقليم من الأقاليم الستة حكومة وبرلمان خاصين به لإدارة شؤونه المختلفة؛ على أن تتولى الحكومة الاتحادية إدارة الشؤون الخارجية للبلاد والدفاع، وذلك بدلًا عن نظام الحكم المركزي. وتم الاتفاق على تضمين الدستور الجديد أواخر ٢٠١٤م، ما سوف يتم إقراره من أقاليم: إقليمين، أو ستة.

واختتم المؤتمر الوطني اليمني أعماله يوم ٢٥ يناير ٢٠١٤م، وأكدت الرئاسة اليمنية حينها أن وثائق المؤتمر ستتضمن حلًا عادلًا وشاملًا للقضية الجنوبية في إطار دولة موحدة على أساس اتحادي وديمقراطي وفق مبادئ العدل والقانون والمواطنة المتساوية، وأن مخرجات ووثائق مؤتمر الحوار تستهدف «معالجة مظالم ضحايا الصراعات السياسية، وفي حدود إمكانات الدولة وفي إطار مبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية».

وعلى الرغم من إقرار مؤتمر الحوار الوطني اليمني ، الذي شاركت فيه جميع الأطياف اليمنية السياسية وغير السياسية، والتوقيع على مخرجاته، رفض حزب المؤتمر الشعبي العام و جماعة الحوثيين والحزب الاشتراكي اليمني، وبعض القوى الجنوبية، ما تم طرحه بشأن الاتحاد الفيدرالي (ذي الأقاليم الستة)، وقاموا بانقلابهم على الشرعية، ودخلت البلاد منذ ذلك الحين في حرب أهلية، مازالت معاركها قائمة حتى كتابة هذه الورقة.

سادسًا: موقف الحوثيين من الوحدة:

استغل الحوثيون اندلاع الثورة الشعبية في المحافظات والمدن اليمنية لتحقيق أهدافهم بالسيطرة على اليمن كله، شماله وجنوبه، وحكمه حكمًا ثيوقراطيًا، وهو ما يجعل من قائدهم عبد الملك الحوثي مرشدًا أعلى، يرجع إليه في كل ما يتعلق بشؤون البلاد.

وبدأ مشروع السيطرة الحوثية على اليمن بمحافظة صعدة، التي تعد المعقل الروحي لهم، ومنها تمددوا في باقي المحافظات الشمالية، وخصوصًا بعد تمكنهم من الاستيلاء على العاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ومحاصرتهم للرئيس (هادي) في مقر إقامته بالقصر الجمهوري، إلى أن تمكن من الخروج إلى عدن وطلب من مجلس الأمن والدول الخليجية التدخل لحماية الشرعية في اليمن من الاجتياح الحوثي.

ووفقًا لرؤيتهم الأيديولوجية، وانطلاقًا من سيطرتهم العسكرية على المحافظات الشمالية، رفض الحوثيون مشروع الاتحاد الفيدرالي لليمن، الذي طرح في الحوار الوطني، وطالبوا بإعادة توزيع تلك الأقاليم. وتعطيلًا لهذا المشروع قام مسلحون حوثيون، في صباح ١٧ يناير ٢٠١٥م، باختطاف مدير مكتب رئاسة الجمهورية أحمد بن مبارك، وهو في طريقه إلى احتفال رسمي بتسليم مسودة دستور اليمن الجديد إلى الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ولم يطلقوا سراحه إلا بعد عشرة أيام، حينما تأكدوا من أنهم أفشلوا مشروع الدستور المتضمن

> عندما طرحت (المبادرة الخليجية) المؤيدة دوليًا، كآلية لحل الأزمة اليمنية وجد فيها المؤيدون لاستمرار الوحدة فرصة للخروج بالبلاد من أزماتها فوافقوا عليها.

قرار الاتحاد الفيدرالي لليمن.

وحاول الحوثيون، بعد سيطرتهم على المحافظات الشمالية، أن يبسطوا سيطرتهم على الجنوب، وتمكنوا من الوصول إلى عدن والسيطرة عليها، إلا أنهم لم يلبثوا فيها إلا قليلًا، حيث قامت قوات التحالف العربي بالضغط عليهم عسكريًا وإخراجهم منها يوم ١٧ يوليو ٢٠١٥م، وأصبحت المدينة منذ ذلك الحين بمثابة عاصمة مؤقتة للدولة اليمنية، ومقرًا مؤقتًا لعدد من الوزارات والأجهزة الحكومية.

ورغم حرص الحوثيين على السيطرة على اليمن كله شماله وجنوبه، إلا أنهم لا يمانعون من انفصال الجنوب كخطوة تكتيكية مؤقته، حيث صرح محمد علي الحوثي، رئيس ما يسمى اللجان الثورية التابعة للحوثي، في لقاء له مع قناة CNN الامريكية، في ١٥ أبريل ٢٠٢٣م، بأن جماعته لا تستبعد استقلال الجنوب عبر انفصاله عن الشمال اليمني؛ مشيرًا الى ان جماعته لا تسعى إلى السيطرة على كل البلاد اليمنية، وأنها مستعدة لتقاسم السلطة مع الفصائل السياسية الأخرى.

سابعًا: التحالف العربي وموقفه من الوحدة:

بعد خروج الرئيس هادي من صنعاء إلى عدن، قام في ٧ مارس ٢٠١٥م، بتوجيه رسالة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز يطلب فيها عقد مؤتمر بين الفرقاء السياسيين في اليمن، تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي بالرياض للبحث عن حلٍّ للأزمة اليمنية، وعندما عرض خادم الحرمين طلب الرئيس اليمني على قادة المجلس، تمت الموافقة عليه في اليوم التالي ٨ مارس ٢٠١٥م. ووافق الفرقاء في اليمن على حضور الاجتماع، عدا الحوثيين والمتعاونين معهم ضد الحكومة الشرعية للبلاد من أنصار الرئيس الأسبق (صالح).

وعندما قام الحوثيون، في ٢٤ مارس ٢٠١٥م، بمحاصرة عدن لاستهداف الرئيس هادي والقضاء عليه، وجه رسالة إلى مجلس الأمن، يطالبه فيها

بتبنـي قـرار يسـمح «للـدول الراغبـة بتقديـم المسـاندة الفوريـة بكافـة الوسـائل لحمايـة السـلطة الشرعيـة، وحمايـة اليمـن وردع العـدوان الحـوثي».

كـما أرسـل إلى قـادة دول مجلـس التعـاون السـت، موضحًـا تدهـور الأوضـاع في اليمـن، واقـتراب الانقلابـين مـن مقـر إقامتـه في عـدن، مناشـدًا إياهـم بالتدخـل السريـع بـكل الوسـائل ــ بمـا فيهـا الوسـائل العسـكرية ــ لإنقـاذ اليمـن مـن كارثـة وشـيكة. كـما صرح وزيـر الخارجيـة اليمنـي (ريـاض ياسـين) لوسـائل الإعـلام «أن بـلاده طلبـت رسـميًا مـن الجامعـة العربيـة التدخـل العسـكري الفـوري»، وأكـد «أن هنـاك إجـماع عـربي عـلى التنسـيق لإمكانيـة التدخـل العاجـل».

واسـتجابةً لمناشـدة الرئيـس اليمـن قـادة دول مجلـس التعـاون ومطالبـة وزيـر خارجيتـه لجامعـة الـدول العربيـة بالتدخـل العسـكري لمسـاندة الشرعيـة، أعلنـت دول الخليـج ــ بقيـادة المملكـة العربيـة السـعودية ــ عـن تكويـن تحالـف عـربي مـن عـشر دول، منهـا خمـس دول خليجيـة، وأطلقـت في ٢٦ مـارس ٢٠١٥م حملتهـا الجويـة (عاصفـة الحـزم) لدعـم الشرعيـة في اليمـن.

وفي ٢٢ أبريـل ٢٠١٥م أعلـن التحالـف عـن انتهـاء الحملـة الجويـة، التـي حققـت أهدافهـا الأساسـية بالحفـاظ عـلى الشرعيـة، والبـدء في عمليـة (إعـادة الأمـل)، وهـي خليـط مـن العمـل السـياسي والدبلومـاسي والعسـكري، يهـدف إلى «حمايـة المواطنـين المدنيـين مـن بطـش الميليشـيات الحوثيـة، إذا مـا حاولـت إعـادة الممارسـات التـي كانـت تمارسـها قبـل بدايـة عمليـة عاصفـة الحـزم».

وظـلَّ موقـف التحالـف العـربي مـن وحـدة اليمـن مطابقًـا للمبـادرة الخليجيـة ولموقـف الشرعيـة اليمنيـة، وهـو رفـض الانفصـال، وتأييـد وحـدة اليمـن التـي تحقـق أمنـه واسـتقراره.

ثامنًا: المجلس الانتقالي وموقفه من الوحدة:

في ١١ مايـو ٢٠١٧م، أُعلـن في مدينـة عـدن عـن تشـكيل (هيئـة رئاسـة المجلـس الانتقـالي الجنـوبي) لإدارة المحافظـات الجنوبيـة برئاسـة محافـظ عـدن السـابق) عيـدروس الزبيـدي)، ونائبـه في المجلـس الجديـد وزيـر الدولـة المقـال (هـاني بـن بريـك)، وذلـك بعـد نحـو أسـبوعين مـن إقالتهـما مـن طـرف الرئيـس هـادي، وبعـد نحـو أسـبوع مـن تكليـف الحـراك الجنـوبي للزبيـدي بتشـكيل قيـادة سياسـية لإدارة وتمثيـل الجنـوب.

ويتكـون المجلـس الجديـد مـن ٢٦ شـخصًا، عـلى رأسـهم الزبيـدي ونائبـه بـن بريـك «المعروفـان بقربهـما من الإمـارات"، ومـن بينهـم محافظـو المحافظـات الجنوبيـة، باسـتثناء محافظة أبـين، إلى جانـب شـخصيات وقيـادات مـن تيـارات ومكونـات الحـراك الجنـوبي. وقـد نفـت قيـادات جنوبيـة يمنيـة علاقتهـا بالمجلـس الانتقـالي الجنـوبي، وذلـك بعـد بيـان مـن الرئاسـة اليمنيـة يطالـب الشـخصيات الـواردة أسـماؤها في بيـان تأسـيس المجلـس بإعـلان مواقفهـا.

وقـد تـم تكويـن هـذا المجلـس للعمـل عـلى انفصـال جنـوب اليمـن عـن شـماله، وإنهـاء الوحـدة اليمنيـة؛ ولذلـك أعلنـت الرئاسـة اليمنيـة رفضهـا تشـكيل المجلس الانتقـالي الجنـوبي لإدارة وتمثيـل الجنـوب، وقالـت في بيـان لهـا ــ عقـب اجتـماع عقـده الرئيس عبـد ربـه منصـور هادي مـع مستشـاريه بحضـور رئيـس الوزراء أحمـد عبيـد بـن دغـر ــ إنهـا ترفـض هـذا المجلـس رفضًـا قاطعًـا.

ناشـد الرئيـس هـادي دول مجلـس التعـاون مـن أجـل التدخـل لانقـاذ اليمـن

ويعـود سـبب الرفـض إلى أن قـرار نقـل السـلطة مـن الرئيـس المنتخـب إلى مجلـس القيـادة الرئـاسي نـص عـلى عـدد مـن المـبررات والضوابـط والمرجعيـات، وفي مقدمتهـا حمايـة الوحـدة ومبـادئ وأهـداف الثـورة اليمنيـة، وإزالـة عنـاصر التوتـر سياسـيًا وأمنيًـا والالتـزام بوحـدة اليمـن وتنفيـذ مخرجـات الحـوار الوطنـي والحفـاظ عـلى وحـدة الشـعب؛ وهـو مـا تمـت مخالفتـه والعمـل بعكسـه تمامًـا.

وقـد أثـارت تحـركات «المجلـس الانتقـالي» الداعـي إلى انفصـال جنـوب اليمـن عـن شـماله جـدلًا واسـعًا في الشـارع اليمنـي، وسـط تسـاؤلات عـن توقيتهـا ودلالاتهـا في ظـل تحديـات مماثلـة تعيشـها البـلاد مـع توغـل المـشروع الحـوثي الـذي يتهـدد اليمنيـين شـمالًا وجنوبًـا، وذلـك بعـد أن أعلـن رئيـس المجلـس (عيـدروس الزبيـدي) إعـادة تشـكيل هيئـة رئاسـة الانتقـالي عـلى نحـو أشـبه بالتمهيـد لإعـلان فصـل جنـوب اليمـن عـن شـماله.

وتعبـيرًا عـن رفـض ممارسـات المجلـس وتصريحـات قادتـه وأعضائـه، المحرضـة عـلى الفرقـة والانفصـال، بـما قـد ينشـأ عنهـا مـن معـارك وحـروب طاحنـة، تكبـد اليمنيـين المزيـد مـن الخسـائر البشريـة والماديـة، وتضاعـف مـن تعقيـد الأوضـاع ــ المعقـدة أصـلًا ــ لم يلـق المجلـس الانتقـالي اعترافًـا مـن قبـل المجتمـع الدولي كسـلطة أمـر واقـع أو كممثـل للجنـوب أو كطـرف في المفاوضـات السياسـية؛ كـما لم يعـترف بـه التحالـف العـربي بقيـادة المملكـة العربيـة السـعودية.

ودعا مجلـس التعـاون الخليجـي «جميـع مكونـات الشـعب اليمنـي الشـقيق في هـذه المرحلـة الدقيقـة إلى نبـذ دعـوات الفرقـة والانفصـال والالتفـاف حـول الشرعيـة، لبسـط سـلطة الدولـة واسـتعادة الأمـن والاسـتقرار بأنحـاء اليمـن»؛ وأكـد المجلـس دعمـه لجهـود الأمـم المتحـدة السـاعية للتوصـل إلى حـل سـلمي للأزمـة اليمنيـة، وفقًـا للمبـادرة الخليجيـة وآليتهـا التنفيذيـة ومخرجـات الحـوار الوطنـي وقـرار مجلـس الأمن رقـم ٢٢١٦.

الوحدة وسيناريوهات المستقبل:

السيناريو الأول:

اسـتمرار الوحـدة التكامليـة، وهـو السـيناريو الأكـثر تأييـدًا مـن كثـير مـن أبنـاء الشـعب اليمنـي، والـدول العربيـة والقـوى الدوليـة، لما فيـه مـن عوائـد

يسعى المجلس الانتقالي الى فصل جنوب اليمن عن شماله، وإنهاء الوحدة اليمنية

إيجابية كبيرة وكثيرة: سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية واجتماعية، على الشعب اليمني. ويتطلب تحقيق هذا السيناريو إعلاء المصلحة الوطنية على المصالح المناطقية والقبلية والحزبية التي قسمت البلاد — رغم استمرار الوحدة الظاهرية — إلى فرق وجماعات وأحزاب لا تشغلها إلا مصالحها الذاتية، ولو تمت على حساب الوطن ووحدة أراضيه واستقرار أحواله، وخروج شعبه من مستنقعات الفقر والمرض والجهل التي يرزح فيها منذ عقود.

ومما يسهم في تحقيق هذا السيناريو:

- توقف الجنوبيين عن المطالبة بالانفصال، بعد تعويض من تعرّض منهم للفصل التعسفي من الدولة.
- تفكيك الميليشيات المسلحة، وتمكين قوات الدولة العسكرية والأمنية من جميع المحافظات، وضرورة مساهمة جموع الشعب اليمني في هذا الأمر.
- تحقيق الأمن المجتمعي لأبناء الشعب اليمني، عبر إلغاء التمييز الطبقي والقبلي والمذهبي والحزبي والمناطقي، وإعلاء قيم المساواة والعدل وسيادة القانون على الجميع.
- ربط ما يقدم للحكومة والشعب اليمني من دعم ومساندة — إقليمية ودولية — بمحافظة اليمن على وحدته واستمراريتها، نظرًا لما سيترتب عليها من أمن واستقرار داخلي، تعود آثاره على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، حيث تشرف اليمن على ممرات ملاحية دولية هامة، وتتاخم حدودها كبرى دول الخليج النفطية.

السيناريو الثاني:

الاتجاه نحو الاتحاد الفيدرالي — ثنائيًا أو سداسيًا — ومن إيجابيات هذا السيناريو أنه سيسهم في حلحلة الأزمة الراهنة، وامتصاص حالة التوتر والاحتقان الداخلي؛ وقد شهد العالم نماذج من الدول المتحدة فيدراليًا استطاعت أن تتخلص من شبح الحروب والمعارك، وأن تحقق لشعوبها الاستقرار والازدهار، ومنها: روسيا وكندا والولايات المتحدة والبرازيل وأستراليا والهند والأرجنتين والصين والنمسا وبلجيكا وإثيوبيا وألمانيا وماليزيا والمكسيك ونيجيريا وباكستان وسويسرا والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

ويجد هذا السيناريو تأييدًا من التيار الذي يتزعمه الرئيس الجنوبي الأسبق (علي ناصر محمد)، الذي يدعو إلى (الفيدرالية) مع استمرار الوحدة، لضمان التوزيع العادل للسلطة والثروة، وعدم هيمنة فئة محددة، سياسية أو اجتماعية أو غيرها، على السلطة والثروة، سواء في حال استمرار الوحدة أو العودة للانفصال.

ويبقى التخوف من هذا السيناريو ماثلًا، لأنه ينطوي على العديد من السلبيات والعيوب، التي من أبرزها أنه في حالة فشله، سيؤدي إلى تحول الأقاليم الاتحادية إلى دويلات متناحرة، يصعب إن لم يستحيل إعادتها إلى ما كانت عليه من وحدة أو اتحاد، فضلًا عما قد يترتب عليه من منازعات قبلية ومناطقية تتعلق بتقسيم الثروات وتوزيع القبائل... ونحوها؛ خصوصًا إذا تم اعتماد الاتحاد الفيدرالي ذي الإقليمين — شمالي جنوبي — وليس إلى ستة أقاليم إدارية كما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الحوار الوطني.

السيناريو الثالث:

انفصال شطري اليمن، وهو السيناريو الذي تسعى إليه قوى الحراك الجنوبي، رغم ما في من مخاطر على حاضر اليمن ومستقبله، لما قد يترتب عليه من ترسيخ الأزمات في شطري البلاد، لاضطراب البيئة السياسية وتعدد اللاعبين فيها، وتناقض مصالحهم وتوجهاتهم، ما يعيد اليمن إلى مربع ما قبل الوحدة ١٩٩٠م، بكل ما فيه من نزاعات وصراعات.

وتشير التجارب الانفصالية التي عاشها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى اليوم، أنها لم تجلب لشعوبها الأمن والاستقرار وتحسن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل ربما كان العكس هو الصحيح، ويعد انفصال جنوب السودان عن شماله شاهدًا على ذلك، فلا جنوب السودان ارتقى ولا شماله استقر.

فإذا أضيف إلى ما سبق، ما قد يترتب على الانفصال من آثار سلبية، سواء على الداخل اليمني، أو على محيطه الإقليمي — الخليجي والعربي — تبين أنه لن يكون السيناريو الأفضل لحاضر اليمن ومستقبله.

الاستنتاجات:

نستخلص مما تم طرحه في هذه الورقة إلى النتائج التالية:

١. أن الوحدة اليمنية كانت ومازالت مطلبًا وطنيًا لعموم اليمنيين، وقد انعكس ذلك في الحفاوة والترحاب التي استقبل بها الشعب اليمني إعلان الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

٢. كانت الخلافات الفكرية والأيديولوجية والحزبية، والانتماءات القبلية، سببًا رئيسًا لتأخر الوحدة بين شطري اليمن والتباطؤ في إتمامها، كما كانت مصدرًا رئيسًا من مصادر تهديد الوحدة والعودة للانفصال، كما حدث في ٢٢ مايو ١٩٩٤م ومازالت كذلك إلى الآن.

٣. تمت موافقة رئيسي الحزبين الحاكمين (حزب المؤتمر في الشمال بقيادة الرئيس على عبدالله صالح)، (الحزب الاشتراكي في الجنوب بقيادة الرئيس علي سالم البيض) على الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، لتبرئة نفسيهما أمام الشعب اليمني من تهمة رفضهما لها، وحرصهما على استمرار التشطير للحصول على مكاسبهما الحزبية على حساب الشعب وتحقيق آماله الوطنية والتاريخية.

٤. تأثرت الوحدة اليمنية إبان انعقادها بموقف اليمن من اجتياح الرئيس العراقي للكويت ٢ أغسطس ١٩٩٠م، والذي أدى إلى وقف المساعدات الخليجية لليمن وعودة العمالة اليمنية من السعودية والكويت، ما أدى إلى تأزم الأوضاع الاقتصاد والاجتماعية.

٥. قوبل قرار الانفصال من قبل الرئيس اليمني بردة فعل قوية، حيث استخدم كل ما لديه من وسائل وأساليب للحفاظ على الوحدة، وأطلق شعار (الوحدة أو الموت)، و(تعميد الوحدة بالدم)، ونجح في إفشال محاولة الانفصال، مما أرغم قادة الحزب الاشتراكي وأعضائه على الفرار إلى الدول المجاورة، وتعرض من بقي منهم إلى الفصل التعسفي من وظائفهم.

٦. اتخذت القيادة الموحدة، ممثلة في الرئيس صالح، بعد فشل محاولة الانفصال، عديد من الإجراءات والممارسات السلبية التي أدت إلى شعور الجنوبيين بالظلم والتمييز ضدهم، وأن الدولة تعاملت معهم كخصم مهزوم وليس كشعب كريم، وأسهم قادة الحزب الاشتراكي الجنوبي وأعضاؤه ــ ومازالوا ــ في تأجيج هذه المشاعر لدى عامة الناس، لاستغلالها في دعم خيار الانفصال.

٧. أسهمت إعادة العلاقات مع الدول الخليجية عبر إعادة ترسيم الحدود بين اليمن وكل من عُمان١٩٩٥م، والسعودية ٢٠٠٠م، إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية اليمنية، وعودة الدعم المادي خليجيًا ودوليًا عبر (الدول المانحة) و(أصدقاء اليمن)، مما أثر على الأوضاع السياسية الداخلية، بما فيها مطالبة الجنوبيين بالانفصال، الذي أصبح أقل حدة.

٨. استغلت الأطياف السياسية اليمنية الثورة الشعبية اليمنية ١١ فبراير ٢٠١١م لتحقيق أهدافها ومطامعها الخاصة؛ وكانت قضية الوحدة والانفصال مجالًا رحبًا للمزايدات وتبادل المصالح فيما بينها، دون مراعاة أو تقدير لمخاطر التقسيم والانفصال على حاضر الشعبي اليمني ومستقبلة.

٩. كانت المبادرة الخليجية، المؤيَّدة دوليًا، ومازالت، فرصة لحل الأزمات التي يعاني منها اليمن، ومنها أزمة المفاضلة بين الوحدة والاتحاد والانفصال، خصوصًا وأن تنفيذ آلياتها على أرض الواقع أسهم في حلحلة بعض الأزمات عبر انتقال السلطة وما ترتب عليه من حوار وطني أسفرت مخرجاته عن حلول موضوعية لمعالجة القضايا المزمنة (مظلومية المواطنين في الجنوب، واستبدال الوحدة التكاملية بوحدة فيدرالية).

١٠. أدى انقلاب الحوثيين على الشرعية وسيطرتهم على المحافظات اليمنية الشمالية بقوة السلاح، واستهدافهم للرئيس المتفق عليه (هادي) إلى تعويق المسار السلمي لحل الأزمات اليمنية؛ واستغل الحوثيون ورقة انفصال الجنوب للمزايدة السياسية.

١١. أسهمت الاستجابة الخليجية لمناشدة الرئيس اليمني بالتدخل بكل الوسائل ــ ومنها العسكرية ــ وتكوين التحالف العربي وإطلاق عمليتي: (عاصفة الصحراء) و(إعادة الأمل) في وقف العدوان على الشرعية والمحافظة على وحدة اليمن، وتأجيل البت في أمر الانفصال، ليتم في مناخ سياسي مستقر ويستفتى فيه جميع أبناء الشعب اليمني.

١٢. لم يسهم انتقال السلطة من الرئيس هادي إلى (المجلس الانتقالي) إلى تهدئة الأوضاع، والتوجه نحو حل الأزمة من خلال إدارتها بحكمة وموضوعية، بل أدى إلى تعقيد المشهد وغموض المستقبل، نتيجة ما يتخذه قادة المجلس من قرارات وما يصدر عنهم من تصريحات، تزكي نيران الخلاف وتصعد مشاعر العداء والتباغض.

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

www.grc.net